مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور الدولة في الاقتصاد من منظور الاقتصاد المؤسساتي الجديد دراسة حالة سورية (2005 - 2017)
اسم الكاتب: د. شادي عدنان علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/738
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 07:06 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور الدولة في الاقتصاد من منظور الاقتصاد المؤسساتي الجديد دراسة حالة سورية (2005-2017)

د. شادي عدنان علي *

الملخص

بحثت الدراسة في دور الدولة في النمو الاقتصادي والتنمية من منظور علم الاقتصاد المؤسساتي الجديد. فمن خلال إجراء استعراض للنقاش النظري حول أدوار كل من الدولة والأسواق في التنمية الاقتصادية، وبالأخذ باعتبارات اخفاق الأسواق وتكاليف المعاملات، ناقشت الورقة بأن عملية تعريف الأسواق ذاتها يتم من خلال مجموعة من القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تفرز حقوقاً والتزامات معينة تعتمد(في جانب كبير منها) على الدولة من خلال سياساتها وممارساتها. ومن ثم يتم الانطلاق من تعريف المؤسسات بوصفها قواعد اللعبة في المجتمع لتحليل دور الدولة في الاقتصاد في الحالة السورية قبل أزمة عام 2011 وخلالها، وباستخدام مؤشرات الأداء الاقتصادي ومؤشرات قياس المؤسسات حاولت الورقة تحديد جوانب التطوير المطلوبة في مرحلة إعادة الإعمار.

تشير النتائج إلى أن هناك حاجة لوجود دور رئيس تؤديه الدولة في إنفاذ المؤسسات الضرورية لإقامة اقتصاد سوق يعمل بكفاءة، كما توضح النتائج تراجع دور الدولة في الاقتصاد في سورية خلال مدة الدراسة. ومن ثم ترى الدراسة الحاجة لإجراء عملية إصلاح مؤسسي تتضمن تبنّي نوع من السياسات الصناعية المتكاملة بوصفها مطلباً ضرورياً لاستعادة مسار النمو والتنمية واستدامته.

الكلمات المفتاحية: دور الدولة، الاقتصاد المؤسساتي الجديد، اخفاق الأسواق، الآثار الخارجية، تكاليف المعاملات.

* دكتور في قسم التخطيط الاقتصادي- معهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي- هيئة التخطيط والتعاون الدولي

The role of the state in the economy, from the perspective of the new institutional economy Syria Case Study (2005-2017)

Dr. Shadi Adnan Ali*

Abstract

The study examines the role of the state in economic growth and development from the perspective of the new institutional economics.

Through a review of the theoretical debate on the respective roles of the state and markets in economic development, and taking into consideration market failures and transaction costs, the paper argues that the process of defining the markets themselves is through a set of formal and informal rules that produce certain rights and obligations, The State through its policies and practices.

Hence, starting from the definition of institutions as the rules of the game in society to analyze the role of the state in the economy in the Syrian situation before the crisis of 2011 and during it, and using economic performance indicators and indicators of measuring institutions, the paper tries to identify the aspects of development required in the reconstruction phase.

The results indicate that there is a need for a key role played by the state in enforcing the necessary institutions to establish a functioning market economy. The results also show a decline in the role of the state in the economy in Syria during the study period.

The study therefore considers the need for an institutional reform process that involves the adoption of a type of integrated industrial policy as a necessary requirement to restore and sustain growth and development

Key words: State role, new institutional economy, market failures, externalities, transaction costs.

* **Department of Economic Planning- Institute of Economic and Social Planning - Planning and International Cooperation.**

المقدمة

حظي موضوع دور الدولة في الاقتصاد بكثير من النقاش في الأدبيات الاقتصادية ووفقاً لطرائق مختلفة ومتجددة في تناول الموضوع، بحيث تنوعت الطروحات خاصة من منظور المفاضلة بين دور الدولة ودور الأسواق بوصفها أدواراً بديلة عن بعضها أو مكملة لبعضها، وما ترتب على ذلك من تنوع الأدبيات التي تناولت رسم حدود لدور الدولة وتباينها.

ومع الأهمية المتزايدة التي بات يكتسبها علم الاقتصاد المؤسساتي الجديد الذي ينظر إلى الاختلافات في المؤسسات القائمة بوصفها قد تمثل العامل الأكثر أهميةً في تفسير الفروقات التنموية القائمة بين البلدان، باعتبارها قواعد اللعبة في المجتمع التي تصيغ هيكل الحوافز المتاحة أمام المتعاملين في الاقتصاد، تجدد الاهتمام بالبحث في دور الدولة في الاقتصاد من هذا المنظور الجديد بالانطلاق من دورها في صياغة هذه القواعد والحوافزوتشكيلها.

وفي سورية ومع التحولات الكبيرة التي شهدتها السنوات (2005–2017) من حيث إعلان التحول لتبني اقتصاد السوق الاجتماعي بدايةً في عام 2005، وقيام أزمة عام 2011 واحتدام الحرب على سورية، يصبح من الضروري الوقوف على الدور الذي أدّته الدولة في الاقتصاد بشكل عام، وفي توفير المؤسسات اللازمة لعمل الأسواق بشكل خاص، وذلك على جانبي الكفاية والكفاءة على ضوء مؤشرات بيئة الأعمال التي تتصل بالجانب المؤسساتي، ومحاولة استقراء جوانب التطوير المطلوبة في مرحلة إعادة الإعمار وهو الموضوع محل البحث.

مشكلة البحث

في سياق الأدبيات التي تناولت المفاضلة بين أدوار كل من الدولة والأسواق في الاقتصاد ووفقاً لمعيار الطرف الأقدر على تخصيص الموارد بكفاءة وتعظيم الرفاهية الاجتماعية يرى اتجاه من المدارس الفكرية الذي تعّبر عنه أفكار الكلاسيك الجدد ودعاة

الحرية الاقتصادية أن الأسواق هي الأقدر على تحقيق ذلك، ومن ثم ينادي أصحاب هذا الاتجاه بأن يكون دور الدولة في الاقتصاد في أضيق نطاق لتلافي الإساءة للكفاءة بالاستناد الى مبررات تتصل بما يتم توصيفه "بالفشل" أو "الإخفاق الحكومي". في مقابل اتجاه آخر يستند الى اعتبارات "فشل السوق" إلى جانب اعتبارات العدالة التوزيعية كمدخل لتبرير تدخل الدولة في الاقتصاد. وما يترتب على ذلك من جدلية " الفشل الحكومي" و" فشل السوق" وجدلية مقابلة يمكن التعبير عنها بـ " الحكومات غير الكاملة" و "الأسواق غير الكاملة".

وبالانطلاق من الأفكار التي يعرضها الاقتصاد المؤسساتي الجديد الذي يعرف المؤسسات بوصفها القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تصيغ هيكل الحوافز المتاحة أمام المتعاملين في الاقتصاد والسياسة ومختلف مجالات المجتمع، تتضح أهمية محاولة توظيف هذه الأفكار في سياق البحث في كفاءة دور الدولة وعلاقته بتحقيق كفاءة الأسواق والتنمية الاقتصادية عموماً.

فبعيداً عن الافتراض المبسط لتلقائية عمل الأسواق في تنمية الاقتصاد وفعالية آلياتها ولاسيّما عند إعلان التحول لاقتصاد السوق بالنسبة الى البلدان التي كانت تعتمد نهج التخطيط المركزي للاقتصاد، تشير العديد من الأدبيات وتجارب البلدان إلى أن ذلك قد يتطلب أولاً أن يتم تشكيل وتفعيل مؤسسات السوق الصحيحة، التي تمثل بدورها جزءاً من المؤسسات الشاملة ضمن عملية التغيير المؤسسي الذي قد تؤدي فيه الدولة دوراً كبيراً ومستمراً، وذلك مادام أن فشل الأسواق يبقى أمراً وارد الحدوث دوماً، وبشكل أكبر منه في البلدان النامية حديثة العهد في تبنّي اقتصاد السوق عنه في البلدان المتقدمة ذات الأسواق الأكثر نضجاً، وبشكل أكبر وأعمق في البلدان التي تشهد ظروف أزمات وحروب كما في الحالة السورية المستمرة منذ عام 2011 عنه في البلدان التي تعيش ظروفاً عادية.

ومن ثم تكمن مشكلة البحث في إثارة التساؤلات الآتية:

1– ما علاقة المؤسسات بالنمو والتنمية؟

2– ما دور الدولة في توفير المؤسسات اللازمة لعمل الأسواق بكفاءة وتنمية الاقتصاد؟

3– ما طبيعة الدور الذي أدّته الدولة في الاقتصاد من المنظور المؤسساتي في سورية خلال المدة (2005–2010)؟

4– ما موقع سورية في مؤشرات بيئة الأعمال المتصلة بالمؤسسات خلال السنوات(2011–2017)؟

5– ما جوانب التطوير المطلوبة في دور الدولة في الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة الإعمار؟

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من النقاط الآتية:

1–الأهمية المتجددة لدور الدولة في الاقتصاد من حيث الكفاية والكفاءة وخاصة على ضوء الخبرة المستفادة من تجارب البلدان الخارجة من أزمات وحروب.

2–خطورة الأزمات والحروب في تشويه المؤسسات وما تفرزه من حوافز متاحة أمام المتعاملين في الأسواق مع تراجع دور الدولة في مثل هذه الظروف.

3–الآثار الخطيرة لحرب عام 2011 في الاقتصاد السوري والحاجة للنظر في المناهج الجديدة عند إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد في مرحلة إعادة الإعمار من منظور مؤسساتي بما يؤسس لكفاءة الأسواق واستعادة المسار التنموي.

أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث في الآتي:

1– تناول علاقة المؤسسات بالنمو الاقتصادي والتنمية.

2–تحليل أسباب فشل الأسواق كمبررات تقليدية لتدخل الدولة ودورها في الاقتصاد.

3- عرض الآراء المعارضة لتدخل الدولة أو المنادية بتضييق نطاقه وتحليلها بالاستناد الى مبررات "الفشل الحكومي".

4- محاولة استخلاص أهم أدوار الدولة في إرساء البيئة المؤسسية الداعمة للأسواق والاقتصاد بشكل عام وتطويرها.

5- تحليل دور الدولة في الاقتصاد في الحالة السورية منذ إعلان التحول لاقتصاد السوق الاجتماعي عام 2005 حتى قيام أزمة عام 2011 وخلالها.

6- محاولة الوقوف على أوجه القصور الكامنة وآفاق معالجتها في في سورية في مرحلة إعادة الإعمار من منظور دور الدولة في التنمية المؤسسية اللازمة لتنمية الأسواق والاقتصاد.

فرضيات البحث

تتمثل فرضية البحث بأنّ: هناك دور اقتصادي كبير تؤديه الدولة في خلق المؤسسات اللازمة لعمل الأسواق بكفاءة، وبأنّ هذا الدور تراجع في سورية دون أن يعوّض من خلال القطاع الخاص خلال المدة(2005-2017).

منهج البحث وحدوده

اعتمد البحث على المراجع والبحوث العلمية ذات الصلة عند التأصيل النظري لموضوع الدراسة، كما استخدم المنهج الوصفي والتحليلي بالاعتماد على البيانات الثانوية التي توفرها الجهات الرسمية والمنظمات الدولية.

حدود البحث المكانية: سورية، وحدوده الزمنية: المدة/السنوات (2005-2017).

خطة البحث

بعد تناول الإطار العام للبحث، عرض البحث من خلال المحاور الأساسية الآتية:

أولاً- أهمية المؤسسات للنمو الاقتصادي.

ثانياً- فشل الأسواق ودور الدولة.

ثالثاً- الإخفاق الحكومي كمبرر لتفوق الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة.

رابعاً– دور الدولة في خلق مؤسسات السوق.

خامساً– الدور التنموي للدولة في علاج فشل السوق وأهمية تفادي الفشل الحكومي في حالة السياسة الصناعية.

سادساً– تحليل دور الدولة في الاقتصاد في الحالة السورية.

يلي ذلك عرض لأهم النتائج التي تم التوصل إليها، والانتقال بعدها لصياغة بعض التوصيات على ضوء هذه النتائج.

أولاً– أهمية المؤسسات للنمو الاقتصادي:

في سياق تناول علم الاقتصاد بوصفه يتصل بـ" دراسة كيفية استخدام الموارد النادرة ذات الاستخدامات البديلة". يرى الكلاسيك الجدد أنّه دراسة سلوك التعظيم (أو الأمثلية) للأفراد العقلاء (يتمتعون بالرشادة أو العقلانية)، ومن ثمّ فإنهم يقومون بافتراض مفاده أن تكاليف المعاملات تساوي الصفر (أي لا وجود لتكاليف المعلومات، وأن حقوق الملكية محمية ومؤمنة، ويتم إنفاذ العقود بشكل كامل،...). وهو المنطق الذي قد يكون مفيداً في الوصول إلى فهم ملخّص ومبسّط للعمليات الاقتصادية، إلاّ أنّه يكون أقل فائدة عند محاولة فهم هذه العمليات كما تجري في العالم الواقعي ضمن سياق معين، ذلك أنه للوصول إلى فهم عميق لما يحدث ينبغي الأخذ بالحسبان البيئة المؤسسية.

فعند التساؤل لماذا توجد بعض البلدان تكون أفقر من غيرها، فإن نماذج النمو التقليدية عند الكلاسيك الجدد تحاول أن تشرح ذلك بدلالة مسارات مختلفة لتراكم عوامل الإنتاج، وتقوم هذه النماذج بتفسير الاختلافات في تراكم عوامل الإنتاج بين البلدان بإرجاعها إمّا لاختلاف معدلات الادخار، أو إلى اختلاف التفضيلات بشكل عام، أو يتم إرجاعها إلى متغيرات خارجية أخرى مثل نمو الإنتاجية الكلية عوامل الإنتاج. ومع اسهام نماذج النمو الحديثة بإدخال عامل التقدم التقني، إلاّ أنّ تفسيرها لتفاوت النمو يبقى مشابهاً لتفسيرات النظريات القديمة بإرجاعها ذلك مثلاً إلى الاختلاف في تخصيص الموارد على الابتكار، بحيث انّ هذا العامل أيضاً تحدده التفضيلات وخصائص التكنولوجيا التي تخلق

الأفكار. في المقابل ترى أدبيات الاقتصاد المؤسساتي الجديد أن العوامل السابقة (كتراكم رأس المال، والابتكار، واقتصاديات الحجم الكبير، والتعليم،....الخ) جميعها ليست مسببات للنمو بل هي النمو نفسه، فتراكم عوامل الإنتاج والابتكار هي عوامل تعكس حالة النمو الاقتصادي، وأنّ السبب الرئيس لتفاوت النمو بين البلدان يتمثل بالاختلافات في المؤسسات القائمة فيها **(Acemoglu, et al, 2004, p.2)**.

ومن ثم يمكن البدء بتناول ماهية المؤسسات بوصفها "قواعد اللعبة في المجتمع"، أو بمعنى آخر القيود الموضوعة إنسانياً التي تصيغ هيكل التفاعل الاجتماعي والاقتصادي والسياسيوشكله. وهي بذلك تضم كلاً من القيود غير الرسمية (الجزاءات، والمحرمات، والعادات والتقاليد، وقواعد السلوك)، والقواعد الرسمية (الدساتير، القوانين، اللوائح). وسواء كانت القواعد رسمية أو غير رسمية فإن النقطة الحاسمة هنا أنّها تصيغ شكل التفاعل الإنساني، وتنظم العلاقات الإنسانية في المجالات المختلفة (بمعنى أنها لا توجد فقط على الورق) **(North,1990, p. 3)**.

وتكتسب المؤسسات أهميتها من الناحية الاقتصادية بحسب هذا الاتجاه لأهميتها في المجتمع في تحديد هيكل حقوق الملكية وتأمين هذه الحقوق، ووجود الأسواق وكفاءة عملها، فعلى سبيل المثال دون حقوق الملكية بمعنى إعمال القانون فإن الأشخاص لن يكون لديهم حافز على الاستثمار في رأس المال العيني أو البشري أو تبنّي تكنولوجيا أكثر كفاءة، ومن ثم تحدد المؤسسات كيفية توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة. وهو ما يقود تيار الاقتصاد المؤسساتي الجديد للقول: انّ المجتمعات التي لديها مؤسسات اقتصادية تسهل تراكم عوامل الإنتاج وتشجع عليه وعلى الابتكار، وعلى التخصيص الأفضل للموارد الاقتصادية، فإنّ هذه المجتمعات سيكون الازدهار من نصيبها، فالمؤسسات تؤثر في النمو لأنّها تصيغ الحوافز التي تؤثر بدورها في الاستثمار في رأس المال المادي والبشري أي انّ:

المؤسسات ← الحوافز ← الاستثمار/التعلم ← النمو.

ومن ثم الاستخلاص بأنّ معدل التعلّم يحدد سرعة التغير الاقتصادي، في حين أنّ نوع التعلّم يحدد اتجاه التغير الاقتصادي. بحيث يكون نوع التعلّم دالة تتوقف على العوائد المتوقعة من الأنواع المختلفة من المعرفة، ومن ثمّ سيعكس النماذج العقلية لدى المتعاملين في الاقتصاد بناءً على هيكل الحوافز الذي تتضمنه المصفوفة المؤسسية (نظام الحوافز والجزاءات القائم). فإذا كانت المكافآت أو نظام العوائد والحوافز المتضمَّنة في المصفوفة المؤسسية تحابي وتكافئ نشاطات القرصنة (أونشاطات إعادة التوزيع الريعية عموماً) أكثر من كونها تميل للنشاطات الإنتاجية، فعندها سيتخذ التعلم شكل تعلم كيفية التحول لقراصنة أفضل، وفي المقابل إذا كانت الحوافز والعوائد الأعلى تكافئ بشكل أكبر النشاطات الأكثر إنتاجية فعندها سيكون من شأن الاقتصاد النمو(**North, 2005, p. 23**).

وضمن أدبيات هذا الاتجاه يمكن التمييز بين اثنين من المصطلحات، البيئة المؤسسية والترتيبات المؤسسية، لأنّ الترتيبات المؤسسية تمثل مجموعة محددة من القواعد التي تحكم عقوداً أو معاملات محددة، تجري في سياق عام تعكسه البيئة المؤسسية التي تشمل الهيكل العام للقواعد (حقوق الملكية وآليات إنفاذ العقود وتكاليفه، والسلوك الإنساني المتوقع، وعلاقات القوة، البنى التحتية للاتصالات، وتدفق المعلومات،..)، كما تقوم بعض الدراسات بالتمييز بين الحالة العامة والخاصة من حيث الأجل ومن ثم التمييز بين استخدام الرسوم الجمركية كاحدى الأدوات الدائمة للسياسة التجارية بوصفها مؤسسة، ورفع الرسوم الجمركية ضمن سياسة صناعية تستهدف حماية قطاعات بعينها لأجل معين من الزمن بوصفها سياسة محدودة الأجل ،ومن ثم التعبير عنها بوصفها ابتكاراً مؤسسياً أو ترتيبات مؤسسية (**Dorward, et al, 2005, p.2**).

وبالاعتماد على المفهوم الذي قدمه (**North**) يمكن أن تشمل المؤسسات على سبيل المثال الآتي:

1. الثقافة، قواعد السلوك، المعايير.
2. حقوق الملكية.

3. الدساتير، القوانين، اللوائح التنظيمية.
4. نظام الشرطة /الأمن الداخلي والخارجي.
5. السوق/اقتصاد السوق.
6. نظم الحكم والإدارة على مختلف المستويات: البلدية/ المحافظة/ الدولة.

ومختلف القواعد الأخرى التي تحدد كيفية التعامل في مجتمع معين، فجميعها تصيغ وتنظم وتحكم التفاعل الإنساني. وبالنسبة الى مؤشرات القياس تجدر الإشارة الى أنّ مسألة قياس المؤسسات تمثل أمراً صعباً على اعتبار أن المقاييس الشائعة غالباًماتمثل مخرجات أكثر من كونها تعبر عن عمق المؤسسات وتكوينها، فضلاً عن أن اختيار هذه المتغيرات يخضع للانتقائية والحكم الشخصي. وبشكل عام فإن أهم المؤشرات التي يتكرر استخدامها للتعبير عن المؤسسات تشمل **(Kuncic, 2014, p. 143):**

- الاستقرار السياسي/ غياب العنف.
- الصوت/ المساءلة/ المراجعات التشريعية.
- فاعلية الحكومة.
- الجودة التنظيمية.
- سيادة القانون.
- السيطرة على الفساد.
- أخلاقيات الشركة.
- الفساد المؤسسي أو في الشركات.
- فاعلية القضاء/ استقلال القضاء.
- حوكمة الشركات.

ثانياً- فشل الأسواق ودور الدولة:

تتناول أدبيات الرفاهية الاقتصادية **(Welfare Economics)** مشكلة فشل السوق **(Market Failure)** بوصفها الحالة التي يكون عندها إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها من خلال آلية السوق لا يتمتع بالكفاءة. أي الحالة التي يفشل فيها نظام السوق في تخصيص الموارد على نحو يحقق شروط الكفاءة أو ما يُعرَف بشروط أمثلية باريتو **(Pareto Optimality)** التي تعرّف الوضع الأمثل بأنّه الوضع الذي إذا تم الوصول إليه لا يمكن عندها إعادة تخصيص الموارد مرة أخرى بما يتيح تحسين حالة فرد (أو أفراد) دون الإضرار بحالة فرد (أو أفراد) آخر (آخرين).

وبالنظر إلى حالة فشل الأسواق بوصفها مبرراً لتدخل الدولة فإنه حتى آدم سميث نفسه كان قد أشار في بحثه عن ثروة الأمم (1776) إلى ضرورة توفير بعض السلع من قبل الدولة، بحيث انّه سلَّم بثلاثة أدوار للدولة تتمثل بحماية المواطنين من التدخل الخارجي (كما الحال بالنسبة الى الإنفاق العسكري)، وحماية المواطنين من أنفسهم (كما الحال بالنسبة الى الإنفاق على الشرطة والقضاء)، والنهوض بالأشغال العامة التي مع من أنّها قد تكون في أعلى درجات الإفادة للمجتمع العريض، إلاّ أنّها تكون ذات طبيعة تجعل من الصعب أو المتعذر سداد مقابل المكاسب المحققة منها من جانب الأفراد، بما يجعل من غير الممكن توقع قيام فرد ما أو مجموعة قليلة من الأفراد بإقامتها والحفاظ عليها والنهوض بها (**Smith, 1776 ,Chapter I**). ومع إدراك ضرورة تدخل الحكومة عند فشل السوق، فإن كتب المالية العامة تورد حالات وأسباب عديدة لفشل الأسواق ولاسيّما ما يتصل منها باعتبارات السلع العامة والآثار الخارجية أو الخارجيات بوصفها الحجج الأكثر استخداماً بشكل متكرر كمسببات لفشل السوق، وكمبررات لتدخل الحكومات.

فبالنسبة الى السلع العامة: تقوم الفرضية الأساسية لنظرية السلعة العامة على أن السوق لن يقوم بإنتاج ما يكفي من السلعة العامة إلى المستوى الذي يعظم الرفاهية الاجتماعية، وذلك لأنّ منافع السلع العامة لا تقتصر على مستهلك واحد كما هي الحال مع السلع الخاصة، وإنّما تكون متاحة للجميع بحيث يشترك المستهلكون جميعهم في الافادة منها دون تحديد نصيب كل فرد على حدة ،حيث يكون الاستهلاك الجماعي مع عدم قابلية التجزئة، ومن ثمّ يكون الاستهلاك غير تنافسي (غير خاضع للمزاحمة) فضلاً عن عدم خضوع هذه السلع للاستبعاد أو الإقصاء لعدم مقابلة الثمن.

وبالنسبة الى الاعتبار الخاص بالخارجيات أو الآثار الخارجية: فتحدث عندما يترتب على الاستهلاك أو الإنتاج من قبل فرد ما أو شركة ما آثار غير مقصودة على دالة استهلاك أو إنتاج فرد آخر أو شركة أخرى، بحيث تكون الخارجيات موجبة إذا كان من

شأن النشاط الاقتصادي تحقيق منفعة لطرف ثالث (تكون المنفعة الخاصة الحدية **MPB** أصغر من المنفعة الاجتماعية الحدية **MSB**)، وعندها يكون تخصيص الموارد لهذا النشاط أقل من المستوى الأمثل اجتماعياً (الذي حقق أقصى قدر ممكن من الرفاهية الاجتماعية أو صافي الفائض الاجتماعي)، في حين تكون الخارجيات سالبة عندما يترتب على النشاط الاقتصادي تحميل طرف ثالث تكلفة (تكون التكلفة الخاصة الحدية **MPC** أصغر من التكلفة الاجتماعية الحدية **MSC**). وعندها يكون تخصيص الموارد لهذا النشاط أكبر من المستوى الأمثل اجتماعياً (**Mueller, 2003, p.25**).

في هذا السياق يرى بعضهم إمكانية حل مشكلة الخارجيات من خلال نظام السوق، والقول انّه إذا ما تم تحديد حقوق الملكية على نحو سليم فإن التوازن من خلال السوق يمكن أن يحقق الكفاءة في حالة السماح بالتفاوض بين الأطراف الممثلة بمصدر الخارجيات والطرف المتضرر أو المستفيد بشرط أن تكون عملية التفاوض غير مكلفة. إلاّ أنّ الحلول الخاصة لا تتيح ضمان الوصول إلى المستوى الأمثل للعديد من السلع والخدمات مع اشتراطها أن تكاليف التفاوض تساوي الصفر أو ما يقارب ذلك، فضلاً عن الحاجة لتوافر إمكانية تحديد أطراف التفاوض (**Coase, 1960, p. 34**)، وهو ما قد لا يتحقق واقعياً كما في حالة الخارجيات التي تترافق مع تشييد البنية التحتية التي تحمل بعض خصائص السلع العامة وتترافق بالخارجيات الموجبة، فالخارجيات التي قد تنشأ عن ربط السكك الحديدية فائقة السرعة على سبيل المثال لن تعود على مجموعة صغيرة فقط من الناس يتم حصرها بشكل دقيق، وهو ما يعكس ارتفاع تكاليف المعاملات اللازمة لإتمام مثل هذا التفاوض وإنفاذ ما يتفق عليه من خلال السوق. بما يشير إلى أهمية دور الحكومة في خفض تكاليف المعاملات وتعريف وحماية حقوق الملكية عند التعامل مع مشكلة الخارجيات بين الأطراف المشاركة باستخدام أدوات عدّة كالتنظيم والضرائب/الإعانات بهدف الوصول إلى المستوى الأمثل من السلع العامة (**Kessides, 2004, p.17**).

ومع التوافق الكبير في الآراء عن وجود دور كبير تؤديه الدولة في توفير مثل هذه السلع، سواءً لأسباب تتعلق باعتبارات فشل الأسواق على جانب الكفاءة في تخصيص الموارد، أو تلك التي تتعلق باعتبارات العدالة التوزيعية، يمكن تلخيص هذه الآراء على النحو الآتي:

- لا يمكن للقطاع الخاص بمفرده إدارة اعتبارات "الخارجيات" بما يجعل تدخل الحكومة أمراً مطلوباً في هذا المجال. اذ انّه دون مثل هذا التدخل الحكومي قد لا يتم توفير العديد من السلع والخدمات واستهلاكها عند المستوى الذي يحقق الكفاءة.
- قد لا يتمتع التوفير التنافسي للعديد من السلع والخدمات بالكفاءة كما في حالة الاحتكار الطبيعي، مّما قد يتطلب على الأقل وجود شكل من أشكال الرقابة والتنظيم من قبل الدولة على التوفير الاحتكاري لمثل هذه السلع والخدمات إن لم تقم بنفسها بتوفيرها.
- حتى عندما تكون المنافسة ممكنة فإنه ينبغي استمرار القطاع العام في تأمين السلع الإستراتيجية التي سيتم توفيرها بمستوى أقل في حال عدم تدخل القطاع العام، كما الحال في المدارس اذ يتمتع الأغنياء بالقدرة على تحمل تكاليف الالتحاق بالمدارس الخاصة، في حين أن الفقراء في هذه الحالة قد لا تتوافر لديهم القدرة للحصول على التعليم.
- يتطلب توفير بعض السلع والخدمات (كالبنية التحتية) استثمارات أولية ضخمة يمكن توقع عائد منها على الأجل الطويل جداً تضعف من رغبة القطاع الخاص للاستثمار فيها، وصعوبة جمع رأس المال الخاص اللازم لهذه الاستثمارات دون توفير بعض جوانب الدعم الحكومي بافتراض رغبته بذلك.
- فضلاً عمّا سبق فإن عدم توافر الترابط الشبكي بين أسواق المدخلات والمخرجات – ولاسيما– في البلدان النامية يعكس أهمية خاصة للإجراءات الحكومية الهادفة لتنسيق الجهود عبر مختلف القطاعات ذات التشابكات فيما بينها.

ثالثاً- الإخفاق الحكومي كمبرر لتفوق الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة:

في مقابل مشكلة فشل السوق التي تستخدم في التبرير النظري لتدخل الدولة في الأسواق، ينتقد أصحاب التيار الحر فكرة التدخل، وذلك باعتمادهم على مفهوم الفشل الحكومي، اذ يرى أنصار هذا الاتجاه ضرورة وجود الأسواق لتعوض عدم كفاءة الحكومات، أو ما يعرف بالفشل الحكومي الذي يعود وفقاً لهذا الاتجاه لعدة أسباب منها (خطاب، 2008، ص ص 7-8):

1. تعود المشكلة الأولى التي تتمثل بالرشادة المقيدة (**Bounded Rationality**) بصورة أساسية إلى نقص المعلومات التي يجب أن تتوافر للحكومة عند قيامها بتخصيص الموارد، فهناك من يرى أن الدولة وإن عظمت إمكانياتها تعاني من مشكلة قصور المعلومات، وهي تلك المعلومات التي يتضمنها نظام السوق وتتلخص جميعها في سعر السلعة أو الخدمة في السوق، لذا فإن الدولة عند محاولتها تخصيص الموارد فإنها تصبح في موقف رشادة مقيدة.
2. تتلخص المشكلة الثانية للتدخل الحكومي في التنافس بين من هم في السلطة على ما يسمى عائد النشاطات الريعية (**Rent Seeking**)، اذ لا يوجد ما يضمن قيام الحكومة بتحقيق مصالح الجمهور العام وليس مصالح القيادات المسيطرة فيها، فقد تسيطر على المنشآت العامة فكرة تسخير المصلحة الحكومية لتحقيق مآرب شخصية فيما يعرف بالسلوك الانتهازي (**Opportunistic Behavior**)، كذلك فإن سيطرة البيروقراطية الحكومية التي لا تصبّ في تحقيق المصلحة العامة غالباً ما تنتهي بانتشار الفساد في الجهاز الإداري، أو على الأقل تكوين جماعات أصحاب المصالح في الحكومات الأقل فساداً.
3. تعاني كيانات القطاع العام من بعض السمات السلبية التي تؤثر في كفاءة عملية تخصيص الموارد، حيث تتبنى أهدافاً عدّة لا يمكن قياسها بصورة تسمح بتقييم الأداء بدقة، كما أنه في حالة تعدد الأهداف يصعب على المستفيدين من الخدمة تطبيق رقابة على

مستوى أداء المنظمة بما يقود إلى تزايد التكلفة، وهو الأمر الذي لا يحدث في المؤسسات الخاصة التي لديها هدف محدد قابل للقياس الكمي متمثلاً بتعظيم الربح.

4. تفتقد كيانات القطاع العام لميزات كفاءة التكاليف كنتيجة لآثار الملكية و/أو المنافسة ومشكلة الأصيل/الوكيل، اذ انّ الحكومات لا تسعى (عادةً) إلى تعظيم الأرباح مع بقاء الملكية بشكل كامل لدى الدولة، فإنه لا يتوافر سوق لتوجيه الشركات التي نادراً ما تواجه منافسة بما يضعف الحافز على الابتكار وضبط التكاليف.

ومن ثم تركز نظريات الاختيار العام على أن تدخل الدولة غالباً ما يؤدي إلى نتائج غير فعالة سواء لأسباب مقصودة أو غير متوقعة، وتقوم هذه النظريات بالبناء على ذلك خلاصة تفيد بأن الإجراءات الحكومية ليست أكثر من مجرد محاولة لتحقيق المصالح الضيقة، وأن إخفاقات الحكومة أسوأ بكثير من إخفاقات السوق، ومن ثم ينبغي منع الحكومة من التدخل في الاقتصاد. إلاّ أنّ هناك العديد من العيوب الواضحة في نظرية فشل الحكومة توضّحها الأدبيات يمكن عرضها باختصار على النحو الآتي **(Wang, 1997, p.18)**:

أ– على خلاف القطاع الخاص، يجب على الحكومة رعاية أشياء أخرى بخلاف اعتبار الكفاءة، وتواجه من ثمّ وباستمرار العديد من المفاضلات كتلك الخاصة بالكفاءة والعدالة، فلذلك فإنه حتى لو كان هناك إجراء حكومي غير أمثل – وفقاً لمعيار الكفاءة عند باريتو– فإنّه قد لا يمثل بالضرورة حالة من الفشل الحكومي، ففكرة باريتو عن الكفاءة تعكس تصورا استاتيكيا يهتم فقط بكفاءة التخصيص ضمن حجم معين من الموارد، ولا تمثل من ثمّ المعيار الوحيد للحكم على كفاءة النظم الاقتصادية وخاصة بالنسبة الى البلدان النامية التي تحتاج أن تهتم بالكفاءة الديناميكية، بحيث ينصب التركيز على كيفية توسيع إمكانيات الإنتاج من خلال زيادة الطاقات الإنتاجية بدلاً من كونه ينحصر في كيفية توزيع إمكانيات الإنتاج القائمة بين الاستخدامات المختلفة.

ب– ارتفاع درجة تعقيد المحددات السلوكية وتجاهل المؤسسات: فالدوافع البشرية لها أوجه متعددة على درجة عالية من التعقيد لا يمكن معها البتّ بأن السلوك الحاكم لمن

يعمل في وظيفة عامة هو سلوك تعظيم الثروة، كما لا يأخذ النموذج المؤسسات في الحسبان. فحتى لو كان الجميع يتصرف بدافع تعظيم المصلحة الذاتية، فإن سلوكهم تقيده وتحكمه القواعد المختلفة أي المؤسسات.

وبالنظر إلى فكرة أن ما يمكن تسميته مؤسسات " الليبرالية" التي توفر أقصى حماية لحقوق الملكية الخاصة وأقصى قدر من الحرية الاقتصادية بوصفها المؤسسات الفضلى في تعزيز الاستثمار، ومن ثمّ النمو الاقتصادي. هنا يمكن التوقف عند اثنتين من النقاط:

- لا يوجد معيار موضوعي لتحديد ما هو المقصود بالسوق الأكثر حرية، فهل يعني ذلك مثلاً السماح للناس بإنشاء بنوك دون توافر حد أدنى لرأس المال وإصدار عملتهم الخاصة، وهل تعني حرية أسواق العمل أن يسمح بعمالة الأطفال، فتعريف الأسواق الحرة يعتمد علىهل يقبلالمراقب يقبل القيم السياسية والأخلاقية المتجسدة في المؤسسات التي تقود هذه الأسواق؟

- ليس بالضرورة أن يكون الهيكل المؤسسي الذي يعطي أقصى قدر من الحرية في مجال الأعمال هو الأفضل لتحقيق الكفاءة من الناحية الاجتماعية، وهو ما يوافق عليه حتى الكلاسيك الجدد من منظور فشل الأسواق بسبب الاحتكار، فهم مثلاً يقبلون فكرة أن السماح لمنظمات الأعمال بشراء أي شركة ترغب بها ،والاستحواذ عليها قد يقود إلى درجة من الاحتكار.

- إعطاء أقصى درجة من الحرية لشركات الأعمال ليس أمراً جيداً على الأقل بالنسبة الى قطاع الأعمال كلّه. ذلك أنّه قد توجد قوانين ولوائح من شأنها تقييد حرية الأعمال على المدى قصير الأجل، إلاّ أنّها تعزز مصالح الشركات جميعها في المدى طويل الأجل. فمثلاً قيام الحكومة بمنع عمالة الأطفال قد يكون من شأنه الإضرار بمصلحة الشركة في الأجل القصير، إلاّ أنّه قد يفيد الشركات جميعهاعلى المدى الطويل من خلال تجنب الإضرار بصحة الأطفال وتعليمهم ومن ثمّ تقليل جودة القوى العاملة في المستقبل.

- في حين يمثل توافر قدر معين من الحماية لحقوق الملكية أمراً جيداً لتحفيز الشركات وتخفيض تكاليف المعاملات، إلاّ أنّ زيادة درجة الحماية دون قيود لا يكون كذلك دوماً، فالحماية المبالغ فيها لحقوق الملكية وغير المحددة بأجل معين قد يحدّ من الاستثمار والنمو كما في حالة الحماية المبالغ فيها لحقوق الملكية الفكرية (**IPs**) في حال قاد ذلك إلى الاحتكار، نظراً لما يترتب على الاحتكار من تكاليف قد تفوق منافع الابتكار المحقق نتيجة إعاقة نشر التكنولوجيا وجعلها عملية مكلفة جداً، لأثر ذلك في إعاقة وصول المنافسين الى تقنيات معينة، وتقليل حوافز المبتكر نفسه إذا قاد ذلك لمواجهته مستوى منخفض من المنافسة.

- يستند مصطلح الملكية الى وجود طرف ثالث يمكنه أن يقوم بإضفاء صفة الشرعية على الحقوق وإنفاذها والفصل فيها بين مالكيها في حالة النزاع. وهو الدور الذي يتطلب القيام به توافر الدولة القوية التي قد يمثل وجود درجة جيدة من ملكيتها أحد مصادر قوتها المطلوبة لتمكينها من توفير حماية قوية لحقوق الملكية الخاصة **(Chang, 2010,pp.477-480)**.

ممّا سبق يتضح أنّه ومع من أن فشل الحكومة يعيق التنمية، الاّ أنّ الحكم الرشيد وقوة الدولة أمر لا غنى عنه، ومن ثم يصبح التحدي الأساسي متمثلاً في كيفية وضع ترتيبات مؤسسية تقلّل إلى أدنى حدّ من احتمالات الفشل الحكومي بدلاً من مجرد إدانة دور الدولة بوصفه عائقاً للتنمية بحد ذاته. **(Wang, 1997, p.19)**.

رابعاً– دور الدولة في خلق مؤسسات السوق:

تركز أدبيات الاقتصاد السياسي الدولي على حاجة الأسواق لمجموعة معقدة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في عملية تشكيلها وعملها. وغالباً ما يتم افتراض أنها وما تضمنه من هيكل للحقوق والواجبات تمثل مكونات مرافقة بشكل "طبيعي" للأسواق الحرة، ويبني بعضهم على ذلك للقول بأنه وبمجرد خروج الدولة من المجال الاقتصادي وتوقف تدخلاتها الخانقة، فإن

ذلك سيسمح بنشوء قوى السوق الكفيلة بتنظيم المجتمع البشري وتطورها تطوراً مثالياً. وهو ما يمكن تحليله على النحو الآتي (**Chang, 2003, pp.51-54**):

1- تستند الأسواق جميعها على مؤسسات تقوم بتحديد من يمكنه مزاولة النشاطات الاقتصادية ضمن أي شروط. فمثلاً تضع بعض القوانين شروطاً على تملك فئات معينة (كما في حالة المستثمر الأجنبي)، وتجرّم قوانين سوق العمل عمالة الأطفال. كما لا يتأثر تحديد من يمكنه أن يزاول النشاط في سوق العمل فقط بقواعد الدولة الرسمية والقواعد التي يضعها وكلاء القطاع الخاص (مثلاً قواعد النقابات والاتحادات)، وإنّما أيضاً بالقواعد غير الرسمية المتعلقة بالقناعات الاجتماعية المتصلة بالعادات، الجنس، العرق (عمل المرأة مثلاً).

2- تقوم المؤسسات بتحديد تبادلات السوق المسموح بها، ومن ثم إضفاء صفة الشرعية عليها وما يرتبط بذلك من حقوق ملكية. ففي جميع البلدان جميعها توجد قوانين تجرّم التعاملات في نشاطات عدّة (المخدارت، والأعضاء البشرية، والأسلحة).

3- لا يمكن لعمليات التبادل الطوعي أن تحدث في مجال من الفراغ المؤسسي، فاقتصاد السوق لا يمكن أن يعمل دون توافر حزمة فاعلة من القواعد الرسمية تعكسها القوانين والأنظمة التي تعرّف بدقة حقوق المتعاملين في السوق وواجباتهم، وحدّ أدنى من السلع العامة التي يتم صياغتها وحمايتها من قبل الدولة لتخفيض درجة عدم اليقين وتوفير قدر معين من القدرة على التنبؤ اللازم لإجراء المعاملات. وحتى لو قامت مؤسسات السوق بتنظيم عملية التبادل من خلال قواعد خاصة مثلاً بـ: الاحتيال، وخرق العقود، والتخلف عن السداد، والإفلاس وغيرها من الاضطرابات التي قد تحدث في عمليات التبادل، فإن هذه القواعد تحتاج أن تدعم من خلال المؤسسات المتصلة بالشرطة ونظام القضاء وغيرها من المؤسسات القانونية.

4– لا يمثل الانتقال الكفء لاقتصاد السوق عملية تنطوي على توافق في المصالح وإنّما على نزاعات، فاقتصاد السوق له إيديولوجيا وقواعد خاصة به يفتقدها الاقتصاد في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من الاقتصاد المركزي المخطط إلى اقتصاد السوق، فسلوك الأفراد غالباً ما يتأثر بالقواعد غير الرسمية المتصلة بالعادات والقناعات وأخلاق العمل السائدة، ومن ثم فإنّه عند حدوث تغير مؤسسي كبير كما في حالة التحول لاقتصاد السوق فإن الأفراد لن يقبلوا قيم السوق وقواعده فقط لمجرد أن الحكومة أعلنت تحول بلدهم لاعتماد نموذج اقتصاد السوق، وإنّما يتطلب ذلك عملية مستمرة لإضفاء شرعية القواعد الجديدة تستند الى قوة الدولة.

فضلاً عمّا سبق فإنّ عملية الانتقال لاقتصاد السوق والنمو المحقق من خلاله يتضمن أيضاً إعادة توزيع الموارد والسلطة، ففي الوقت الذي يبدأ فيه اقتصاد بلد ما بالنمو وفقاً لقوى المنافسة في السوق يكون بين مواطني البلد توزيع معين للثروة وللدخل، ونظراً الى النمو عملية ديناميكية تؤثر في الصناعات المختلفة تأثيراًمختلفاً، فهذا يعني أن توزيع الدخل والثروة لا يبقى على حاله، بل انّه يتغير ويتيح فرصاً لصعود بعض الفئات في مقابل خسارة فئات أخرى، وهو ما سيكون من شأنه خلخلة التوازن السائد سابقا بين فئات المجتمع بما يقود إلى نشوب توترات قد تصل الى حلّ الصراع الاجتماعي والسياسي. وهنا تظهر أهمية دور الدولة مجدداً لضمان الانتقال السلس لاقتصاد السوق، وتخفيف توتراته من خلال قيامها مثلاً بتأسيس شبكات الأمان وغيرها من وسائل إعادة توزيع الدخل، وذلك لتعويض الفئات المتضررة من الإصلاحات والتحولات الحاصلة في الاقتصاد، وتمكينها من المشاركة الاقتصادية والافادة بطريقة أو أخرى، وهو ما يمثل مهمة صعبة ومكلفة يحتاج النهوض بها توافر دولة قوية معززة بالموارد **(Wang, 1997, pp.6-9)**.

ومن ثم فإنّه عند تناول الطبيعة المؤسسية للأسواق ينبغي الأخذ بالحسبان جانب السياسات، فعملية بناء الأسواق بمعنى تعريفها وتفعيلها يتم من خلال مجموعة من

المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي ترتّب حقوقاً وواجبات معينة تتم عملية تحديد شرعيتها (ومن ثم الحق في الاعتراض عليها) إلى حد كبير في مجال السياسات. بحيث يمكن القول انّ التوافق الأكبر في الآراء المستمد من سياق تطور الأدبيات الاقتصادية وتجارب البلدان يؤكد وجود دور كبير تؤديه الدولة في الأسواق، مع ضرورة الاعتراف بأهمية حجج الفريق المعارض لهذا التدخل، ولكن بالنظر إليها بوصفها تتصل بطبيعة هذا التدخل وشكل المؤسسات التي يصيغها بدلاً من كونها تمثل مبررات لعدم تدخل الدولة. فبعيداً عن مجرد افتراض التوافر التلقائي لمؤسسات السوق الرسمية وغير الرسمية، يبرز دور الدولة الأهم في تنسيق جهود صياغة المؤسسات الشاملة وتأطيرها وارسائها، ولاسيّما بالنظر إلى أن القواعد الرسمية تمر عبر قنواتها التشريعية والتنفيذية، وباعتبارها الأكثر تأثيراً في القواعد غير الرسمية من خلال إشرافها على القطاعات المختلفة (من تربية وتعليم وإعلام وأوقاف وثقافة،..).

خامساً- الدور التنموي للدولة في علاج فشل السوق وأهمية تفادي الفشل الحكومي في حالة السياسة الصناعية:

تعكس حجة فشل الأسواق أن هناك حدوداً لأدوار كل من الدولة والسوق في الاقتصاد، إلاّ أنّ ذلك لا يعني أن هذه الحدود ثابتة عبر البلدان مادام كل بلد بذاته يعكس حالة فريدة تبعاً لـ: مستوى التنمية المحقق- الثقافة السائدة- الموقع الجغرافي- والظروف الدولية القائمة، بحيث تتعامل الاقتصادات المختلفة مع أنواع مختلفة ودرجات مختلفة من فشل الأسواق، الأمر الذي يتطلب منها استحداث مؤسسات مختلفة للتغلب على هذه العقبات التي تعوق تنميتها. وفي البلدان النامية تميل حالات فشل الأسواق لتكون أكبر عنها في البلدان المتقدمة حيث الأسواق أقل كفاءة نتيجة الجمود الهيكلي السائد في هذه البلدان **(Chang, 1997, pp.10-11)**.

ومن ثم فإنه للإعداد لمرحلة انطلاق الاقتصاد ونموه هناك حاجة للبلدان النامية ولاسيّما الخارجة من أزمات وحروب أن تقوم بتوفير البنى التحتية المناسبة ،وتخفيف

أوجه القصور التي تخلق العوائق أمام الاستثمار، اذ دون توافر مثل هذه البنى التحتية ستقترننشاطات قطاع الأعمال الخاص بتكاليف مرتفعة الأمر الذي يعيق عملية التصنيع واكتشاف الميزات التنافسية الكامنة. ولمّا قد تم سابقاً توضيح مبررات توفير البنى التحتية من خلال الدولة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أمكن الانتقال لتحليل دور الدولة المطلوب في تخطيط الاستثمارات الأخرى وتمويلها ذات الأولوية بالنسبة الى الاقتصاد.

يكتسب دور الدولة أهميته في إدارة القرارات التنموية طويلة الأجل ولاسيّما عندما تكون هناك حاجة لإجراء استثمارات تعالج الاختناقات الشديدة، وتعزز البيئة الاقتصادية الكلية التي تشجع الابتكار الاستثماري لدى القطاع الخاص. وفي هذا السياق تفيد التجارب أن البلدان الغنية لم تصل إلى ما هي عليه اليوم من خلال المؤسسات والسياسات الاقتصادية التحررية التي توصي بضرورة اتباعها من قبل البلدان النامية، وإنّما قامت بمعظمها باستخدام سياسات صناعية وتجارية حمائية، وتقديم أشكال مختلفة من دعم الصادرات في تنمية اقتصاداتها**(Chang, 2003, p.2)**.

فالدولة تحتاج أن تقوم بتطوير صناعات تنافسية جديدة في قطاعات مختلفة، وهو ما يتطلب تعلّم كيفية الإنتاج بكفاءة، أي تعلّم روتين الإنتاج الكفء، الذي يحتاج بدوره استثمارات رأسمالية تفوق ما يمكن القيام به من جانب المستثمرين الأفراد نظراً الى الحاجة للاستثمار المادي (استيراد تكنولوجيا جديدة) والاستثمار في رأس المال البشري/التعلّم الصناعي (كيفية استخدام التكنولوجيا بكفاءة)، وهو ما يصطدم باخفاق الأسواق المتزامن مع واقع أن رأس المال في البلدان النامية يتسم بالندرة والتشتت وعدم التنظيم مع تخلف أسواق المال فيها، وتكون نتيجة ذلك إمّا افتقار أصحاب المشاريع الخاصة القدرة على القيام بالاستثمار والابتكار، وإن كانت لديهم الرغبة بذلك أو العكس.

فاعتبارات اخفاق الأسواق بفعل الخارجيات الموجبة تعود لأسباب عدّة منها ما يتعلق بأن العوائد على الاستثمارات الضرورية في رأس المال البشري والبحث والتطوير اللازمة للابتكار والمرغوب فيها اجتماعيا ذات طبيعة طويلة الأجل وغير مؤكدة بالنسبة الى

الشركات الخاصة لتقوم بها بنفسها، كما تقترن هذه الاستثمارات بالخارجيات الموجبة التي تجعل العائد الخاص للشركة التي تقرر الاستثمار في التدريب الصناعي مثلاً أقل من العائد العائد الاجتماعي. حيث لا يستطيع المستثمر الخاص الاسئثار بجميع المنافع المستقبلية المترتبة على التدريب ،أو التعلّم من خلال الممارسة مادام أنه بإمكان العامل الانتقال إلى شركة أخرى، بما يضعف الحافز المتصل بتحقيق الأرباح لدى الشركات للدخول في مثل هذه المجالات.

وتتمثل الأسباب الأخرى للخارجيات الموجبة بارتفاع المخاطر على التجريب والبحث والتطوير واخفاقالمعلومات، فرجل الأعمال الذي يقوم بتجريب الأشياء في محاولة اكتشاف الميزة التنافسية الوطنية يميل لتحقيق خسائر ما لم يكن هناك مدة من الاحتكار يتمتع بها في نهاية المطاف تسمح له بتحقيق أرباح مرتفعة من شأنها تعويضه عن تكاليف التجريب والاختبارات التي أجراها في ظل حالة من عدم التأكد ولاسيّما مع ضعف درجة حماية حقوق الملكية الفكرية في البلدان النامية. ومن ثم يكون العائد الخاص على الشركة الأولى التي تنجح في الوصول الى تطوير ميزة تنافسية أقل بكثير من ذلك العائد الذي يحققه المستثمر الداخل لاحقاً مع احتمال دخول عدد كبير من رجال الأعمال في مجال النشاط، أو من العائد المتحقق كأثر تجميعي على البلد كلّها بما يمثل مصدر المشكلة. ولا تستند هذه الأرباح الاحتكارية الى قوة التسعير اذ انّ السعر يتحدد في الأسواق العالمية، وبدلاً عن ذلك فإن مصدر هذه الأرباح يتمثل في أن الداخل الأول للمجال يتمتع بميزة الحصول على العمالة الرخيصة. ولكن إذا تجمع عدد كبير من الشركات في مجال النشاط هذا خلال السنة الثانية للإنتاج فإن الأرباح الاحتكارية ستتلاشى بفعل الارتفاع المضطرد للأجور، وينتهي الأمر بعدم قدرة الشركة الأولى على تحقيق أي جزء من النفع الاجتماعي للاكتشاف مادام أنه بإمكان الداخلين لاحقاً في مجال النشاط جذب العمال المهرة بعيداً عن الشركة الأولى بما يقود لانخفاض الأرباح من خلال ارتفاع الأجور **(Hausmann and Rodrik, 2003, p.618)**.

ومن ثم تتمثل مبررات اتباع الدولة لنوع من السياسات الصناعية بهدف جعل الإنتاج المحلي يتمتع بالكفاءة بدرجة تتيح تحقيق ميزة تنافسية في الأسواق العالمية، وذلك بإعطاء حوافز للشركات الخاصة المترددة بالنهوض بمشاريعها الخاصة بالبحث والتطوير لتقاسم المخاطر المرتبطة بالتمويل والتعلّم الصناعي. اذ يسهم قيام الدولة من خلال تبنّي سياسة صناعية واستخدام أدواتها المختلفة (كمنح إعانات التصدير، والرقابة على الواردات والتقييم المغالى فيه لسعر صرف العملة المحلية بالنسبة الى الواردات من السلع الرأسمالية، والتفضيلات الضريبية، والدعم الائتماني) بتقريب معدل العائد الخاص إلى معدل العائد الاجتماعي.

في المقابل، يتطلب التنفيذ الناجح للسياسة الصناعية اتخاذ إجراءات تضمن قيام الشركات المستفيدة منها بتعظيم جهودها في عملية التعلّم لضمان الافادة الفعالة من الإعانات ومختلف أدوات السياسة الصناعية، وهو ما يتطلب أن يتوافر لدى الدولة استراتيجيات ذات مصداقية للتراجع وقيوداً ملزمة يمكن الاعتماد عليها لتلافي مشكلة الأصيل (في هذه الحالة الدولة)/الوكيل (الشركات)، والنظر بالترتيبات التي تضبط سلوك متلقي الإعانة مع تحديد النقطة المناسبة لوقف الإعانة. فمحاولة معالجة مشكلة اخفاق الأسواق بفعل الخارجيات الموجبة من خلال الإعانات دون توفير الدعم المؤسسي لجانب الموثوقية، قد تقود إلى مشكلات خطيرة تتصل بالمخاطر الأخلاقية، والاخفاق الحكومي في نهاية المطاف نتيجة غياب الانضباط وقيام الشركات المستفيدة بالنظر إلى الإعانات مثلا بوصفها دخلاً ثابتاً أكثر من كونها شيئاً تحصل عليه بشكل مشروط خلال مدة زمنية محدودة **(Arrow, 1962, p.166)**. وهو ما ينبه على ضرورة ضبط سلوك متلقي الإعانة لتوجيهها إلى الغرض المستهدف، والتأكد من أنه بعد تقديم الإعانة مدة من الزمن، فإن الشركة ستكون فعلاً قادرة على البقاء في الأسواق العالمية دون الحاجة للإعانة، وإلاّ ستتحول السياسات الصناعية تحولاً سريعاً لتمثل عبئاً ثقيلاً على ميزانية الدولة **(Khan, 2000, p.107)**.

وبعبارة أخرى فإنه لجعل السياسة الصناعية تعمل، ينبغي للدولة أن تمتلك القدرة على القيام بذلك بحيث تكون المؤسسات الصحيحة قائمة مع رؤية واضحة القطاعات التي ينبغي تقديم الدعم لها. فضلاً عن ضرورة توافر القدرة على ضبط سلوك الشركات ،وهو ما يتطلب الاستقلالية الكافية حتى يمكن ضبط سلوك متلقي الإعانات بطريقة تتمتع بالمصداقية (دون فساد وانتقائية في الاختيار).

وخلاصة ذلك، أنه إذا كان الاستثمار والابتكار يمثل أبعاداً حاسمة الأهمية للتنمية الاقتصادية، تحتاج الدولة الى استخدام مواردها المحدودة لتحفيز خطوط محددة للجهود الاقتصادية، وجعل اقتصادها قادراً على المنافسة دولياً باستهداف الصناعات الصحيحة ،وتطبيق السياسات الصحيحة لتعزيز تنافسيتها، وهو ما يتطلب استراتيجية وطنية تتيح توظيف الموارد العامة بما يدعم منظمات الأعمال الوطنية الفضلى في تطوير هذه الموارد وتوظيفها، وفي الوقت نفسه تتمتع بالقدرة على منع هذه المنظمات من التحول إلى جماعات ضغط انتهازية مترهلة وتفتقد للكفاءة، ولا يمكن النهوض بهذه المهمة المزدوجة إلاّ من قبل دولة دولة قوية مستقلة نسبيا عن أي تأثيرات خاصة محلية أو أجنبية، فمما لا شك فيه أن ليس هناك من حكومة لديها ميزانية غير محددة بقيود ولاسيّما حالة البلدان النامية التي تشهد حروباً، ومن ثم هناك حاجة لاستخدام الموارد المتاحة لدى الحكومة بحكمة، بما يقلل احتمالات الاخفاق الحكومي، وتجنب مشكلة الأصيل/الوكيل ،وهو ما يوضّح أهمية تطبيق قواعد الحوكمة على المستفيدين من السياسة الصناعية والقائمين عليها.

سادساً- تحليل دور الدولة في الاقتصاد في الحالة السورية:

مع مطلع عام 2000 ظهرت في سورية بوادر سياسة اقتصادية جديدة تحمل ملامح تحرير الاقتصاد المندرج تحت عنوان الإصلاح الاقتصادي، استندت الى الانفتاح على القطاع الخاص ومنحه مزيداً من حرية الحركة مع فتح الباب أمام دخوله العديد من قطاعات الاقتصاد الوطني التي كانت مُحتكرة فيما سبق من جانب الدولة، لتتبلور بعد

ذلك هذه السياسة بوضوح عام 2005 عندما أعلن عن التوجه إلى اقتصاد السوق الاجتماعي ليكون بديلاً عن الاقتصاد المخطط، وهو ما ركزت على تحقيقه الخطة الخمسية العاشرة الممتدة بين عامي 2006 و 2010 التي جعلت الانفتاح على التجارة والاستثمار الأجنبي أحد المحاور الأساسية لتنفيذ سياسة الحكومة في الإصلاح الاقتصادي، بحيث أوضحت الخطة أنها ستعتمد في الاستثمارات القطاعية اعتماداً كبيراً على إسهام القطاع الخاص، مع العمل على تحفيزه وتوفير البيئة الملائمة لعمله ليشارك في تنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني (هيئة التخطيط والتعاون الدولي، 2005، ص ص 50–51).

ويلاحظ في التوجه السابق أنه يتفق في مضمونه مع فرضية تفوق نظام وآليات السوق على التدخل الحكومي فيما يتعلق بكفاءة هذا النظام في تخصيص الموارد الاقتصادية وتحقيق أهداف المجتمع. وقد نوقشت هذه الفرضية في القسم الأول من البحث، يمكن الانتقال مباشرةً إلى تقييم مدى كفاءة دور الدولة في تحقيق أهداف هذا التوجه، أي من حيث مدى النجاح في تنمية استثمارات القطاع الخاص، ومدى النجاح في ذلك من خلال توفير المؤسسات اللازمة لعمل الأسواق بكفاءة بما تتضمنه من هيكل للحوافز. بحيث يمكن البدء بتحليل تطور استثمارات القطاع الخاص من خلال استعراض تطور الاسهاماتالنسبية للقطاعين العام والخاص في مجمل تكوين رأس المال الثابت خلال المدة/السنوات (2005–2010) كما يوضّحها الجدول (1).

الجدول (1): تطور مجمل تكوين رأس المال الثابت وتوزيعه النسبي بين القطاعين العام والخاص، ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة/ السنوات (2005-2010) (القيمة: مليون ليرة سورية بأسعار عام 2000 الثابتة)

السنة	مجمل تكوين رأس المال الثابت وتوزعه النسبي بين القطاعين (قيمة، % من الإجمالي)			نسبة تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		
	القيمة	القطاع العام %	القطاع الخاص%	القطاع العام	القطاع الخاص	الإجمالي
2005	288193	50.9	49.1	%12.7	%12.2	%24.9
2006	308669	46.6	53.4	%11.8	%13.6	%25.4
2007	283099	48.2	51.8	%10.6	%11.4	%22.0
2008	266488	42.3	57.7	%8.4	%11.5	%19.9
2009	297100	48.4	51.6	%10.1	%10.8	%20.9
2010	337421	42.7	57.3	%9.8	%13.2	%23.0

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء في سورية، المجموعة الإحصائية لعام 2011، الجدول 15/37، والنسب تم حسابها من قبل الباحث.

يلاحظ من الجدول السابق الاتجاه الصاعد لاسهام القطاع الخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت وتجاوزها لنسبة مساهمة القطاع العام في السنوات جميعها التي تلت عام 2005 لتمثل هذه الأرقام الحجج التي كانت تستند اليها الحكومة في رسم خططها الطموحة ذات الصلة بالدور المتوقع أن تؤديه استثمارات القطاع الخاص في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني عموماً.

إلا أنه عند النظر إلى هذه الاسهامات كنسب من الناتج المحلي الإجمالي يتضح أن تزايد الأهمية النسبية اسهام القطاع الخاص في مجمل تكوين رأس المال الثابت ترجع في المقام الأول إلى تراجع مساهمة القطاع العام أكثر من كونها تمثل زيادة معنوية، إذ ان هذه الزيادة لم تعوض الانخفاض المقابل في اسهام القطاع العام بفعل السياسة الانكماشية المتبعة من قبل الحكومة فيما يتعلق بالإنفاق العام الاستثمار، وهو ما انعكس في صورة انخفاض مجمل تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. بما يشير إلى أهمية دور القطاع العام على اعتبار أنه ومع زيادة الأهمية النسبية

لاستثمارات القطاع الخاص إلاّ أنّها لم تكن من حيث الحجم والاستقرار ما يجعلها قادرة على تعويض الانخفاض الحاصل في الاستثمار العام، ويعكس في الوقت نفسه نظرة الحكومة إلى استثمارات القطاع الخاص بوصفها تمثل استثمارات بديلة أكثر من كونها مكملة للاستثمار العام.

وللوقوف على محاولة تفسير ما سبق بناء على تحليل كفاءة دور الدولة من زاوية النجاح في تطوير البيئة المؤسسية اللازمة لعمل الأسواق بكفاءة من خلال معالجة اخفاق الأسواق وتوفير الحوافز في بيئة الأعمال، وذلك من حيث حجم هذا الدور وفعاليته على النحو الآتي:

أ– دور الدولة في توفير البنى التحتية:

يُنظَر إلى البُنى التحتية الاقتصادية بوصفها تمثل استثماراً رأسمالياً رئيسياً ضمن عملية الإنتاج، باعتبار أن خدمات النقل وإنتاج إمدادات الطاقة والاتصالات وتوزيعها تمثل جميعها مدخلات في عملية إنتاج ناتج السلع المادية والخدمات وتوزيعها، ومن ثمّ تسهم في رفع معدل نمو كفاءة وإنتاجية عوامل الإنتاج، بما يجعل من درجة توفر هذه الخدمات عاملاً حاسماً في التكاليف وتكوين الأسعار، يمكن تحليل الدور الذي أدّته الدولة في توفير أصول البنية التحتية وخدماتها اللازمة لممارسة الأعمال الاقتصادية والمجتمع بشكل عام من خلال تحليل تطور الإنفاق العام على البنية التحتية الذي يمكن الاستدلال عليه من خلال الإنفاق على المرافق العامة، وذلك من حيث القيمة وكنسبة من: الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الإنفاق العام والإنفاق العام الاستثماري خلال المدة (2005–2009)، كما يوضّحه الجدول (2).

الجدول (2): تطور الإنفاق على المرافق العامة في سورية خلال المدة (2005-2009) (مليار ليرة سورية بالأسعار الجارية، وكنسب مئوية %)

السنة	الإنفاق على المرافق العامة			
	قيمة	نسبة من الناتج	نسبة من إجمالي الإنفاق	نسبة من الإنفاق العام الاستثماري
2005	34.6	%2.3	%8	%22.4
2006	39.9	%2.3	%8	%22.6
2007	39.3	%2	%7.5	%20.2
2008	36.3	%1.5	%6.6	%21
2009	44.4	%1.8	%6.8	%21

المصدر: مصرف سورية المركزي،"النشرة الإحصائية الربعية 2010"، المجلد (48)، العدد (1-2-3-4)، دمشق،2011، جدول 32.

يُلاحظ من الجدول التراجع النسبي للإنفاق الاستثماري على المرافق العامة خلال المدة اذ انخفض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 2.3% في عام 2005 إلى 1.8% في عام 2009، وكنسبة من إجمالي الإنفاق من 8% إلى 6.8% عن المدة نفسها فضلاً عن انخفاضه كنسبة من الإنفاق الاستثماري من 22.4% إلى 21%، بحيث يصبح من الواضح أن ضغط الإنفاق كان أكبر على بنود الإنفاق الاستثماري على المرافق العامة منه على بنود النفقات الاستثمارية الأخرى، بما قد يعكس تراجع حجم الدولة في توفير البنى التحتية من حيث الحجم.

ولمّا كان التحليل الدقيق يتطلب أيضاً الوقوف على مدى كفاءة هذا الإنفاق على ضوء مؤشرات أداء قطاعات البنية التحتية، أمكن الانتقال لتناول ذلك كمياً ونوعياً على سبيل المثال في قطاع الكهرباء، حيث تعتبر الطاقة الكهربائية أحد أهم أشكال الطاقة نظراً الى ما لقطاع الكهرباء من علاقات ترابطية أمامية وخلفية مع غيره من القطاعات، يعكسها ارتباط الكهرباء بأوجه الحياة الحديثة لمستهلكي القطاع العائلي، فضلاً عن استخداماتها في قطاعات التجارة والزراعة والخدمات، بما يجعل من مستوى كفاية الكهرباء والكفاءة في توفيرها ونصيب الفرد منها من المؤشرات المهمة الدالة على مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

وبالأخذ باعتبارات أهمية الطاقة الكهربائية في سورية سواء بما يتعلق بالنمو السكاني وما يصاحبه من زيادة الطلب على الكهرباء، فضلاً عن الحاجة لتوفير متطلبات النهوض بقطاع الصناعة خاصة في ظل التوجه المعلن لإعادة هيكلة الاقتصاد السوري لجهة زيادة الأهمية النسبية للصناعة ،والتوسع القائم في إنشاء المدن الصناعية ،وما يتطلبه ذلك من توفير الطاقة الكهربائية كأحد العناصر المهمة لتهيئة مناخ جاذب للاستثمار، تصبح جميعها تمثل عوامل دافعة لزيادة الطلب على الطاقة الكهربائية تتطلب تحقيق تطور مناظر على صعيد استثمارات الطاقة الكهربائية بشكل يتناسب مع التطور الحاصل وهو ما يمكن تقييم مدى النجاح في تحقيقه بالنظر إلى بعض مؤشرات المدة (2002–2010)، كما يوضّحها الجدول (3):

الجدول (3): بعض مؤشرات الطاقة الكهربائية في سورية خلال المدة (2002–2010)

(كيلو واط ساعي، %)

السنة	إجمالي الإنتاج المحلي		إجمالي الفواقد الفنية وغير الفنية		إجمالي الطلب المحلي		الفائض/العجز	الاستهلاك المحلي النهائي		متوسط نصيب الفرد الفعلي	
	مليار ك.و.س	معدل النمو	مليار ك.و.س	% من الإنتاج	مليار ك.وس	معدل النمو	مليار ك.و.س	مليار ك.و.س	معدل النمو	كيلو واط ساعي	معدل النمو
2002	28.012	–	6.938	24.8	27.320	–	692	21.075	–	1242.4	–
2003	29.533	5.4	6.994	23.7	29.284	7.2	249	22.539	6.95	1288.7	3.7
2004	32.077	8.6	9.302	29	31.528	7.7	549	22.775	1.05	1264.9	-1.8
2005	34.935	8.9	9.782	28	34.093	8.13	842	25.153	10.4	1360.8	7.6
2006	37.504	7.35	10.260	27.5	36.923	8.3	581	27.023	7.4	1432.7	5.3
2007	38.644	3	10.936	28.3	40.560	9.85	1916-	27.706	2.5	1439.6	0.5
2008	41.023	6.15	11.281	27.5	41.432	2.15	409-	29.742	7.35	1514.5	5.2
2009	43.309	5.6	11.992	27.7	43.309	4.5	-	31.316	5.3	1562.8	3.2
2010	46.412	7.2	12.949	27.9	47.242	9.1	830-	33.560	7.2	1609.3	3.0

المصدر: حسبت معدلات النمو من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة الكهرباء في سورية التقرير الإحصائي السنوي، دمشق، أعداد مختلفة (متاح على الرابط:

.(**http://www.moe.gov.sy/ar/aid224.html**

-World Bank, "World Development Indicators", The World Bank, Washington, DC, 2012, (Available on :http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators).

يُلحظ من الجدول السابق استمرار نمو الطلب المحلي على الطاقة الكهربائية خلال المدة (2002-2010) ليسجل (47.2) مليار كيلو واط ساعي في عام 2010، بينما بلغ إجمالي الإنتاج المحلي (46.4) مليار كيلو واط ساعي، ليستمر غياب الفائض وظهور العجز منذ عام 2007 ،وهو ما يفسر العجز الكبير الذي شهده عام 2007 بين الكهرباء المنتجة محلياً والطلب عليها، كما يُلحظ أنه خلال السنوات التي تلت عام 2007 لم يشهد جانب العرض تغييرات جوهرية سواء لجهة الإنتاج الذي واصل نموه بمعدلات تقل عن معدلات النمو المسجلة خلال مدد سابقة، بحيث يصبح من الواضح أن انخفاض العجز خلال هذه السنوات كان راجعاً إلى الضغط على جانب الطلب الذي شهدت معدلات نموه انخفاضاً ملحوظاً مقارنةً بالمدد السابقة أكثر من كونه راجعاً إلى زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية، ولاسيّما وأن هذه المدة شهدت إقرار العديد من القوانين المتصلة بترشيد الاستهلاك كقانون اللصاقات ومعايير كفاءة الطاقة للأجهزة الكهربائية في القطاعات المنزلية والخدمية والتجارية رقم /18/ لعام 2008، وقانون الحفاظ على الطاقة رقم /3/ لعام 2009.

كما يُلحظ من الجدول السابق ارتفاع نسبة الفواقد سواءً الفنية في عملية النقل والتوزيع التي تقدر بنحو نسبة 16%، أو الفواقد التجارية الناجمة عن الاستجرار غير المشروع وضعف مستويات أداء عمليات الفوترة وقراءة العدادات التي تقارب نسبة 12%، لتشكل في مجملها نسبة 27.9% من إجمالي الإنتاج المحلي في عام 2010، وهو ما يمثل نسبة مرتفعة جداً تفوق المعايير المقبولة عالمياً التي تفيد بضرورة عدم تجاوز نسبة 10% ،على اعتبار أن المتوسط العالمي لإجمالي فواقد النقل والتوزيع لأغراض المقارنة بلغ نسبة 8.42% من إجمالي الإنتاج في العام نفسه، بما يعكس مستويات الأداء المنخفض لقطاع الكهرباء في سورية.

وحيث تشكل الكهرباء أحد المدخلات المهمة للنشاطات الاقتصادية، بما يجعل درجة كفايتها وكفاءة توفيرها من العوامل المحفزة أو المعيقة لهذه النشاطات، يصبح من المفيد تقدير انعكاس مؤشرات أداء قطاع الكهرباء في سورية على بيئة الأعمال ونشاطات القطاع الخاص، وفي هذا السياق يمكن الاستعانة بالمسح الذي قامت به وكالة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي (**IFC**) عام 2009، والذي تناول تحليل العوائق الرئيسية التي تواجه شركات القطاع الخاص في سورية في عينة ضمت 508 شركات خاصة توزعت بين القطاع الصناعي (316 شركة) والقطاع الخدمي (192 شركة)، وأوضح المسح أن الكهرباء جاءت في المرتبة الثالثة ضمن قائمة أكبر عشرة عوائق رئيسية أمام نشاطات هذه الشركات، والجدول (4) يعرض أهم المؤشرات المتصلة بقطاع الكهرباء في سورية مقارنةً بالمتوسط العالمي والمتوسط الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقية.

الجدول (4): مؤشرات مسح الشركات في سورية مقارنةً بالمتوسط الإقليمي والعالمي لعام 2009

المنطقة / المؤشر	سورية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	العالم
متوسط عدد انقطاعات التيار الكهربائي في الشهر	16.1	18.9	9.1
الخسارة في الإنتاج نتيجة انقطاع الكهرباء (نسبة مئوية من المبيعات السنوية)	8.6	6.1	4.9
نسبة الشركات التي لديها مولدات كهرباء خاصة (%)	72	44.5	32.3
نسبة الكهرباء المولدة من مولدات خاصة (%)	22.2	11.2	7.2
عدد الأيام اللازمة لتوصيل الكهرباء (من تاريخ تقديم الطلب حتى التوصيل)	118.4	61.5	33.2
نسبة الشركات التي توصّف الكهرباء بوصفها قيداً رئيسياً	57.5	47.7	39.3

Source: World Bank,"Syria Investment Climate Assessments", Enterprise Analysis Unit, IFC, Washington,DC,2009.

يُلحظ من الجدول الأثر السلبي والكبير لأداء قطاع الكهرباء في سورية في نشاطات القطاع الخاص مقارنةً بدول المنطقة والعالم، اذ جاء متأخراً في معظم مؤشرات الأداء المقارن، الأمر الذي يرتب خسائر كبيرة على الشركات تقدر بنسبة 8.6% من المبيعات

السنوية نتيجة العجز عن تلبية احتياجاتها من الطاقة الكهربائية وعمليات التقنين القسرية، الأمر الذي يؤثر في تنافسية هذه الشركات التي أوضح المسح أن نسبة 72% منها تمتلك مولدات خاصة بها وهو ما يقود لزيادة تكاليف الإنتاج لديها، فضلاً عن المدة الطويلة اللازمة للحصول على الكهرباء والتوصيل بالشبكة من تاريخ تقديم الطلبات اللازمة، بما يفسر النسبة الكبيرة من الشركات التي تنظر إلى الكهرباء بوصفها تمثل قيداً رئيسياً، وبما يشير إلى وجود فجوة نوعية في تقديم الخدمة إلى جانب الفجوة الكمية.

وهو ما يتضح أكثر عند النظر إلى ترتيب سورية المتأخر عربياً وعالمياً تبعاً لمؤشر البنية التحتية الأساسية ومختلف المؤشرات الفرعية ضمن قائمة الدول العربية التي شملها تقرير التنافسية العربية لعام 2012 الموضّح في الجدول (5) الذي اعتمد فيه على بيانات تشمل المدة (2007–2009) لحساب المؤشرات التي تراوح قيمها بعد تنميطها بين قيمة 1 (أعلى مستوى) وصفر (أدنى مستوى)، ويكتسب مؤشر البنية التحتية الأساسية أهميته لما يتضمنه من عوامل عدّة تعكس مدى توفر البُنى التحتية المعززة لتنافسية النشاطات الاقتصادية، التي من شأنها خلق روابط تفاعلية بين مختلف المناطق المحلية من ناحية، والانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي من ناحية أخرى (المعهد العربي للتخطيط، 2012، ص39).

الجدول (5) مؤشرات البنية التحتية الأساسية في سورية وبعض الدول العربية خلال المدة (2007–2009)

الدولة	البنية التحتية الأساسية	الترتيب	المطارات وطاقاتها (السلع)	المطارات وطاقاتها (الركاب)	إنتاج الكهرباء	كفاءة نظام توزيع الكهرباء	نسبة الطرق المعبدة	كثافة الهاتف الثابت لكل 1000 شخص
الإمارات	0.65	1	0.39	0.31	0.89	0.75	1.00	0.56
قطر	0.60	2	0.09	0.62	0.85	0.72	0.90	0.38
البحرين	0.54	3	0.04	0.28	0.73	0.91	0.78	0.48
الكويت	0.47	4	0.03	0.09	1.00	0.58	0.80	0.35
ليبيا	0.29	5	0.00	0.02	0.22	0.68	0.54	0.26
لبنان	0.27	6	0.01	0.02	0.13	0.36	0.84	0.29
الأردن	0.26	7	0.02	0.03	0.11	0.49	1.00	0.17
السعودية	0.22	8	0.12	0.06	0.42	0.71	0.14	0.29
مصر	0.22	9	0.03	0.01	0.08	0.58	0.76	0.24
عمان	0.19	10	0.02	0.11	0.28	0.23	0.36	0.16
تونس	0.18	11	0.00	0.02	0.07	0.52	0.62	0.21
الجزائر	0.15	12	0.00	0.01	0.05	0.36	0.66	0.14
المغرب	0.13	13	0.01	0.01	0.04	0.27	0.58	0.10
سورية	0.07	14	0.00	0.01	0.10	0.04	0.14	0.29
السودان	0.06	15	0.01	0.00	0.00	0.19	0.30	0.00
موريتانيا	0.04	16	0.00	0.00	–	–	0.22	0.01
اليمن	0.01	17	0.01	0.00	0.01	0.00	0.00	0.06
المتوسط العام	0.26	–	0.05	0.09	0.31	0.46	0.57	0.23

المصـدر: المعهد العربـي للتخطـيط، " تقريـر التنافسـية العربيـة 2012"، الإصـدار الرابـع، الكويت، 2012، ص 43.

يُلحظ من الجدول أعلاه الترتيب المتأخر الذي جاءت به سورية وفقاً لمؤشر البنية التحتية الأساسية، إذ حلّت في المرتبة 14 بين قائمة 17 دولة عربية شملها التقرير، بقيمة لم تتجاوز 0.07 للمؤشر العام للبنية التحتية الأساسية، وهو ما يقل كثيراً عن متوسط المؤشر العام للدول العربية البالغ 0.26، كما يُلحظ من الجدول أنه باستثناء المؤشر الخاص بكثافة الهاتف الثابت فإن سورية تتأخر في المؤشرات الفرعية الأخرى

جميعها بما يؤثر في القدرة التنافسية للاقتصاد السوري. وبما يشير مجدداً إلى عدم كفاءة سياسة تنمية البنية التحتية في سورية في تلك المدة.

ب- دور الدولة في توفير متطلبات البيئة المؤسسية لتحفيز القطاع الخاص وكفاءة الأسواق:

يمكن الانتقال لتقييم دور الدولة في توجهها لزيادة دور القطاع الخاص من خلال تحليل مستوى النجاح في تحسين مناخ الاستثمار في سورية وموقعه التنافسي من زاوية توفير المتطلبات المؤسسية المختلفة، وذلك على ضوء المؤشرات التي تتضمنها التقارير الدولية التي تستند في إعدادها الى معايير تصنف من خلالها الدول، وتقوم بترتيبها تبعاً لمستوى تنافسيتها ودرجة جذبها للمستثمرين، بحيث تشمل مؤشرات البيئة المؤسسية التي تتصل بالأسواق والمؤسسات الأخرى الأكثر شمولاً بما يساعد في الوصول إلى تصوّر عن أوجه القصور الكامنة على النحو الآتي:

- **ترتيب سورية ضمن مؤشرات التنافسية العالمية (Global Competitiveness):**

يعدّ تقرير التنافسية العالمية من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي **(WEF)** بالتعاون مع العديد من المؤسسات حول العالم، ويوفر التقرير أداة مهمة لأصحاب القرار من خلال تزويدهم بمعلومات تفصيلية عن الإمكانات الكامنة والمؤثرة في النمو الاقتصادي والتنافسية لبلدانهم، وبات التقرير يشكل قاعدة للحوار بين الحكومة وقطاع الأعمال عن العوامل التي تؤثر في أداء ممارسة الأعمال وتعزيز التنافسية، ويعتمد التقرير منهجية تستخدم بيانات يتم الحصول عليها من مصادر متنوعة محلية وعالمية، فضلاً عن بيانات تعتمد على مسح رأي قطاع الأعمال، ويقوم بمعاملة الدول المدرجة في التقرير معاملة مختلفة وفقاً لمرحلة التطور الاقتصادي التي بلغها البلد، اذ يقوم بتقسيم الدول المدرجة تبعاً لثلاث مراحل للنمو تشمل على التوالي مرحلة الاقتصادات المعتمدة على عوامل الإنتاج، فالكفاءة، وأخيراً على الابتكار، ومرحلتين انتقاليتين بين المراحل الثلاث. وتتدرج المؤشرات

الرئيسة ضمن ثلاثة مقاطع تأخذ أوزاناً مختلفة تبعاً لمرحلة النمو الاقتصادي التي يمر بها البلد ،تشمل المتطلبات الأساسية ومعززات الكفاءة، وعوامل الابتكار.

ومن ثم يمكن تحليل موقع سورية في تقرير التنافسية العالمية خلال المدة (2009–2011) في إصدارات التقرير عن أعوام (2010–2012)، وذلك وفقاً لما يوضّحه الجدول (6) التالي المتضمن ترتيب سورية في المؤشر العام للتنافسية العالمية والمؤشرات الفرعية، وترتيب العوامل الأكثر إثارة للمشكلات بالنسبة الى ممارسة الأعمال في سورية وفقاً للتقرير خلال سنوات هذه المدة.

الجدول (6) ترتيب سورية في تقارير التنافسية العالمية وأكثر العوامل إثارة للمشكلات بالنسبة الى ممارسة الأعمال فيها خلال المدة (2009–2011)

السنوات / المؤشر	2010–2009 (133 دولة)	2011–2010 (139 دولة)	2012–2011 (142 دولة)
المؤشر العام	94	97	98
المتطلبات الأساسية:	72	84	77
1– المؤسسات	57	78	70
2– البنية التحتية	79	105	97
3– بيئة الاقتصاد الكلي	80	58	68
4– الصحة والتعليم الأساسي	70	67	62
العوامل المعززة للكفاءة:	112	117	109
5– التعليم الأعلي والتدريب	104	107	106
6– كفاءة سوق السلع	101	115	102
7– كفاءة سوق العمل	128	132	134
8– تطور سوق المال	123	124	117
9– الاستعداد التكنولوجي	108	111	105
10– حجم السوق	64	65	66
عوامل الابتكار والتطوير:	100	115	111
11– تطور الأعمال التجارية	90	103	94
12– الابتكار	110	128	125

ترتيب العوامل إثارةً للمشكلات بالنسبة الى ممارسة الأعمال في سورية خلال المدة وأوزانها النسبية						
العوامل	الترتيب	الوزن	الترتيب	الوزن	الترتيب	الوزن
الفساد	7	8.0	5	9.4	1	15.8
عدم كفاية القوة	3	13.4	1	16.2	2	15.4

العاملة المتعلمة						
عدم كفاءة البيروقراطية الحكومية	1	18.7	2	15.2	3	14.4
ضعف أخلاقيات العمل لدى العمالة الوطنية	6	8.0	6	9.0	4	10.7
قوانين العمل المقيدة	2	14.6	3	14.4	5	10.7
الحصول على التمويل	4	11.3	4	10.7	6	8.0
معدلات الضرائب	11	4.4	9	4.6	7	6.4
قوانين الضرائب	9	4.4	7	6.6	8	5.9
عدم كفاية عرض البنية التحتية	5	11.3	8	6.1	9	4.6
لوائح التعامل بالنقد الأجنبي	8	5.1	10	4.0	10	3.5
التضخم	10	2.0	11	2.3	11	2.1
عدم استقرار السياسات	12	0.8	12	0.8	12	1.4
الجريمة والسرقة	14	0.3	15	0.0	13	0.7
عدم الاستقرار الحكومي/ الانقلابات	15	0.0	14	0.0	14	0.2
ضعف مستوى الصحة العامة	13	0.6	13	0.8	15	0.2

Source: World Economic Forum, " The Global Competitiveness Report ", Geneva, Switzerland, Various Issues, 2009-2010, p.294; 2010-2011, p.314; 2011-2012, p.336.

يُلحظ من الجدول أعلاه الترتيب المتاخر الذي جاءت به سورية في المؤشر العام وتراجعه من المرتبة 94 إلى المرتبة 98 عالمياً، اذ تراجع ترتيبها خلال المدة في كل من مقطعي المتطلبات الأساسية وعوامل الابتكار والتطوير في مقابل تحسن طفيف في المقطع الخاص بمعززات الكفاءة، إلاّ أنّه بالنظر إلى موقع سورية خلال هذه المدة ضمن بلدان المرحلة الانتقالية الأولى بين مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج

ومرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة، يتضح الخلل في توجهات السياسات المتبعة تبعاً لأولويات الإصلاح في المجالات الأكثر احتياجاً، على اعتبار أن الدول التي تعيش هذه المرحلة تحتاج أكثر إلى التركيز على تحسين أداء المؤسسات وتطوير البنية التحتية وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي فضلاً عن الحاجة لتحسين مؤشر الصحة والتعليم الأساسي لتعزيز تنافسيتها، وهي المؤشرات التي تشكل مقطع المتطلبات الأساسية الأكثر وزناً في مؤشر التنافسية الإجمالي للبلدان التي تمر بهذه المرحلة إذ يأخذ تثقيلاً بنسبة تراوح بين 40–60% من الإجمالي **(World Economic Forum, 2012, pp.9-10)**. كما يلحظ تراجع ترتيب سورية في المؤشر الفرعي الخاص بالبنية التحتية 18 مرتبة خلال المدة، بما يشير مجدداً إليها بوصفها أحد العوامل المعيقة لمناخ الاستثمار وتنافسية الاقتصاد السوري. وتزامن ذلك مع تقدم الفساد إلى المرتبة الأولى ضمن القائمة بما يكسبه خطورة خاصة كعائق كبير أمام تنمية الأعمال لأثره في ارتفاع تكاليف المعاملات والإضرار بالمنافسة.

ومع من أهمية المؤشرات السابقة وارتباطها بالمؤسسات بوصفها تعكس هيكل الحوافز القائم، إلاّ أنّه يمكن إلقاء نظرة أكثر قرباً على مدى فعالية الإجراءات المتخذة في سورية خلال هذه المدة في تحسين البيئة المؤسسية من خلال تحليل المؤشر الخاص بالمؤسسات ضمن المقطع الخاص بالمتطلبات الأساسية ،وذلك تبعاً لمؤشراته الفرعية كما يعكسه الجدول (7) الآتي:

الجدول (7): ترتيب سورية في مؤشر المؤسسات في تقارير التنافسية العالمية خلال المدة (2009-2011)

السنوات / المؤشر	2010-2009 (133 دولة)	2011-2010 (139 دولة)	2012-2011 (142 دولة)
المؤسسات	**57**	**78**	**70**
1- حقوق الملكية	46	62	51
2- حماية الملكية الفكرية	59	75	72
3- سوء استغلال الأموال العامة	87	93	103
4- الثقة في السياسيين	48	50	43
5- المدفوعات غير المنتظمة والرشاوي	-	116	111
6- استقلال القضاء	86	107	109
7- المحسوبية في اتخاذ القرارات من الموظفين الحكوميين	76	91	83
8- الهدر في الإنفاق الحكومي	58	73	64
9- عبء التشريعات الحكومية	94	130	**129**
10- كفاءة الإطار القانوني في تسوية النزاعات	110	118	103
11- كفاءة الإطار القانوني في الطعن في القرارات الحكومية	108	121	117
12- شفافية السياسات الحكومية	116	133	129
13- كلفة الإرهاب على الأعمال	6	6	3
14- كلفة الجريمة والعنف على الأعمال	2	1	1
15- الجريمة المنظمة	5	6	7
16- جودة خدمات الشرطة	67	94	97
17- السلوك الأخلاقي للشركات	59	80	82
18- قوة المعايير المحاسبية والتدقيق	124	133	132
19- فعالية مجالس إدارة الشركات	110	117	129
20- حماية حقوق صغار حملة الأسهم	49	56	43
21- قوة حماية المستثمرين	-	99	93

Source: World Economic Forum, " The Global Competitiveness Report ", Geneva, Switzerland, Various Issues, 2009-2010, p.295; 2010-2011, p.315; 2011-2012, p.337.

يلحظ من الجدول السابق تراجع ترتيب سورية في المؤشر العام للمؤسسات خلال المدة من المرتبة 57 عام 2009 إلى المرتبة 70 عام 2011 كمحصلة للتراجع في معظم المؤشرات الفرعية، وبما يعكس درجة جاذبية منخفضة لهيكل الحوافز المتضمن في البيئة المؤسسية خلال تلك المدة. ونظراً الى أن التقارير التي تغطي الأعوام التالية لعام 2011 لم تعد تتضمن سورية نظراً الى عدم القدرة على إجراء المسوحات المطلوبة بفعل الحرب القائمة، فإنه يمكن الاستدلال على التراجع المتوقع بالنظر إلى الترتيب المتقدم الذي جاءت به سورية حتى عام 2011 في المؤشرات الفرعية الخاصة بـ: كلفة الجريمة والعنف على الأعمال، كلفة الإرهاب على الأعمال، والجريمة المنظمة التي يرجح تراجعها الكبير بفعل تأثيرات الحرب في سياق التراجع العام المتوقع لمجمل المؤشرات. فضلاً عن ملاحظة التراجع الحاصل في ترتيب سورية في مؤشر مدركات الفساد الذي تقوم بإعداده منظمة الشفافية الدولية الذي يوضّح تراجعها من المرتبة 129 ضمن 182 بلداً شملها تقرير عام 2011، إلى المرتبة 173 ضمن القائمة المرتّبة من 1 حتى 177 في العام 2016، وذلك بعد أن كانت في المرتبة 69 من بين القائمة المرتّبة من 1 حتى 133 دولة في أول مشاركة لها في التقرير الصادر عام 2003(**International Transparency Organization, Various Issues**)، بما يعكس الحاجة إلى تعزيز حكم القانون وزيادة الشفافية كأحد المتطلبات الرئيسة للحدّ من الفساد وتهيئة مناخ جاذب للاستثمار.

- **ترتيب سورية في مؤشرات سهولة ممارسة نشاطات الأعمال (Doing Business):**

تصدر مؤسسة التمويل الدولية (**IFC**) هذا المؤشر الذي يرتّب البلدان وفق الحوافز والتسهيلات التي توفرها لمستثمري القطاع الخاص، ويجري التصنيف وفقاً لعشرة موضوعات تعكس مدى تطور البيئة الإجرائية التي تبدأ من "إنشاء المشروع الخاص" وصولاً إلى "إغلاق المشروع". ويوضّح الجدول (8) ترتيب سورية في هذه المؤشرات خلال المدة (2009–2012).

الجدول (8): ترتيب سورية في مؤشر سهولة ممارسة نشاطات الأعمال خلال المدة (2009-2012)

المؤشر		2009 (183دولة)	2010 (183دولة)	2011 (183 دولة)	2012 (185دولة)
المؤشر العام لسهولة ممارسة نشاطات الأعمال		143	144	134	144
1	بدء المشروع	133	134	129	132
2	استخراج تراخيص البناء	132	134	133	134
3	توصيل الكهرباء	91	-	83	84
4	تسجيل الملكية	82	80	82	84
5	الحصول على الائتمان	181	168	174	176
6	حماية المستثمر	119	109	111	117
7	دفع الضرائب	105	110	111	111
8	التجارة عبر الحدود	118	120	122	125
9	إنفاذ العقود	176	176	175	176
10	إغلاق المشروع /تسوية حالات الإعسار	87	95	102	111

Source: World Bank," Doing Business Report ", IFC, World Bank Group, Washington, DC, USA, Various Issues, 2013, p.198; 2012, p.130; 2011,p.197; 2010, p.155.

يلحظ من الجدول أعلاه الترتيب المتأخر الذي جاءت به سورية وفقاً للمؤشر العام، إذ بقيت تراوح حول المرتبة 144 عالمياً خلال هذه السنوات، بما يعكس ارتفاع تكلفة القيام بالأعمال وضعف جاذبية بيئة الاستثمار. ولمّا كان يمثل تقرير سهولة ممارسة الأعمال أحد التقارير الدولية القليلة نسبياً التي استمرت بتضمين سورية خلال السنوات التي تلت أزمة 2011، فإنه يمكن الاستدلال من خلاله على أثر الأزمة في بيئة الأعمال ،كما يوضّحه الجدول (9):

الجدول (9) ترتيب سورية في مؤشر سهولة ممارسة نشاطات الأعمال خلال المدة (2013–2017)

	المؤشر	2013 189دولة	2014 189دولة	2015 189دولة	2016 190 دولة	2017 190دولة
	المؤشر العام	**165**	**175**	**175**	**173**	**174**
1	**بدء المشروع**	135	152	127	136	133
2	**استخراج تراخيص البناء**	189	189	189	187	186
3	**توصيل الكهرباء**	82	76	120	151	153
4	**تسجيل الملكية**	82	140	136	154	155
5	**الحصول على الائتمان**	180	165	167	170	173
6	**حماية المستثمر**	115	78	88	87	89
7	**دفع الضرائب**	120	117	119	81	81
8	**التجارة عبر الحدود**	147	146	173	176	176
9	**إنفاذ العقود**	179	175	157	159	161
10	**تسوية حالات الإعسار**	120	146	157	161	163

Source: World Bank," Doing Business Report ", IFC, World Bank Group, Washington, DC,USA, Various Issues, 2018, p.197; 2017, p.243; 2016, p.238; 2015,p.222; 2014, p.228.

يلحظ من الجدول أعلاه التراجع الكبير في ترتيب سورية في المؤشر العام خلال المدة(2013–2017) على الرغم من ظهور بوادر التحسن بعد عام 2015 الذي سجل أدنى ترتيب لسورية عبر تقارير السنوات المختلفة اذ جاءت بالمرتبة 175 من بين 190 دولة شملها التقرير وهو ما يعكس حجم الجهود المطلوب القيام بها في مرحلة إعادة الإعمار في مجال تبسيط الإجراءات والقوانين الناظمة لنشاطاتالأعمال وفقاً لرؤية واضحة ومتكاملة.

خلاصة النتائج والتوصيات:

تناول البحث تحليلاً لدور الدولة من منظور الاقتصاد المؤسساتي الجديد بوصفها الأقدر على التأثير في القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تصيغ هيكل الحوافز واللازمة لتعريف الأسواق وتفعيلها، كما تعرض البحث لمشكلة اخفاق الأسواق ودور الدولة في

علاجها، وفي توفير المؤسسات اللازمة لعمل الأسواق بكفاءة، وأوضحت نتائج التحليل أن مثل هذه المؤسسات لا تتحقق تلقائياً ،وإنّما تحتاج الى دور كبير وفعّال تؤديه الدولة، ومن ثم عدم القدرة على رفض فرضية البحث الأولى.

بالانتقال لتحليل دور الدولة في سورية بعد التوجه لتبنّي مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي والسعي للاعتماد بشكل أكبر على القطاع الخاص والأسواق، أوضحت نتائج دراسة مؤشرات المدة (2005-2010) تراجع دور الدولة على جانبي الكفاية والكفاءة في علاج اخفاق الأسواق ،وتوفير متطلبات عملها بكفاءة، سواء بما يتصل بمؤشرات البنية التحتية أو بمؤشرات البيئة المؤسسية المختلفة التي انعكست بمجملها على تراجع تنافسية الاقتصاد السوري وضعف جاذبية مناخ الاستثمار كعوامل مفسرة لعدم تنامي دور القطاع الخاص واستثماراته. بما يجعل من الممكن القول: انّ تراجع دور الدولة خلال تلك المدة كان سبباً في عدم كفاءة الأسواق، ومن ثمّ عدم القدرة على رفض الفرضية الثانية للبحث.

بالنظر إلى الحجم الكبير المتوقع للخسائر المترتبة بفعل الحرب القائمة منذ عام 2011، وبالأخذ بالحسبان بتأثيراتها في مختلف مكونات البيئة المؤسسية التي تراجعت تراجعاً كبيراً كما أوضحه التحليل، وبالأخذ باعتبارات اخفاق الأسواق ودور الدولة في علاجه وتهيئة متطلبات عمل السوق بكفاءة، قد يكون من الضروري النظر في المقترحات الآتية عند البحث في دور الدولة في الاقتصاد:

1- العمل على تصميم وإطلاق عملية إصلاح مؤسسي تنطلق من رؤية شاملة لمختلف المؤسسات تتجاوز مؤسسات السوق، تقوده الدولة ويستند الى توافق الأطراف أصحاب المصلحة في الحكومة والقطاع الخاص عن نوعية المؤسسات المطلوبة، والالتزام بمتطلبات توفيرها كشرط ضروري لإعادة إعمار الاقتصاد والمجتمع بشكل عام، وما يتطلبه ذلك أولاً من إصلاحات مؤسسية في الآليات المتبعة في تعريف تلك المؤسساتوصياغتها وتنفيذها تشريعياً وتنفيذياً ضمن إطار فاعل للتنسيق بين مختلف

الأطراف، بما يسهم في توفير أسس عمل الأسواق بكفاءة، وتهيئة لمناخ جاذب للاستثمار الخاص.

2– أن تقود الدولة عملية إعادة إعمار قطاعات البنية التحتية، سواء من خلال الأساليب التقليدية ،أو من خلال التشاركية بين القطاعين العام والخاص، بحيث يكون الاعتبار الحاكم في ذلك كفاءة توفير أصول البنية التحتية وخدماتها بما يعالج الفجوات الكمية والنوعية لتوفيرها، بوصفها من الشروط الأساسية لتهيئة بيئة ممارسة الأعمال إلى جانب أهميتها الاجتماعية.

3– أن تقوم الدولة وبشكل متزامن مع ما سبق بتصميم نوع من السياسة الصناعية واتباعها بوصفها ابتكاراً مؤسسياً يستهدف بدقة قطاعات الإنتاج المحلي المرشح امتلاكها لميزة تنافسية كامنة بما يساعد في الوصول إلى صناعات تصديرية، وذلك بطريقة مدروسة ومخطط لها بعناية، بحيث توفّر الحوافز الإيجابية اللازمة لمعالجة مشكلة اخفاق الأسواق بسبب الخارجيات الموجبة المرتبطة بالتعليم/ التدريب/ البحث والتطوير، وتتيح تقاسم المخاطر المرتبطة بالتمويل، وذلك دون إغفال أهمية أن تكون هذه السياسة مشروطة بالأداء ونتائجه ومحدودة الأجل بحيث تتلافى مشكلة الأصيل/الوكيل، وذلك وفقاً لإجراءات تتمتع بالوثوقية التي تسمح بتجنب الإخفاق الحكومي في تطبيق مثل هذه السياسة، ومن ثمّ استخدام الموارد المحدودة بكفاءة.

المراجع References:

المراجع باللغة العربية:

1. خطاب، عبد الله شحاتة، (2008)، "دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية"، بحث مقدم إلى مؤتمر دور الدولة في اقتصاد مختلط، مركز شركاء من أجل التنمية، القاهرة، 12-13 أبريل.
2. هيئة التخطيط والتعاون الدولي في سورية، (2005)، " الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010)"، دمشق، سورية.
3. المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء في سورية، (2012)، دمشق، سورية.
4. المعهد العربي للتخطيط، (2012)، " تقرير التنافسية العربية 2012"، الكويت.
5. المكتب المركزي للإحصاء في سورية، (2012)، المجموعة الإحصائية لعام 2011، دمشق، سورية.
6. مصرف سورية المركزي، (2011)، "النشرة الإحصائية الربعية 2010"، المجلد (48)، العدد (1-2-3-4)، دمشق، سورية.
7. وزارة الكهرباء في سورية، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة (2002-2010) ، دمشق، سورية.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. **Acemoglu, D., Johnson, S., Robinson, J.A., (2004), "Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth", In Philippe Aghion and Steve Durlauf, eds., Handbook of Economic Growth.**
2. **Arrow, K., (1962), "The Economic Implications of Learning by Doing“ ,Review of Economic Studies", Vol, 29(3): 155-173.**
3. **Black, P., Calitz, E., and Steenekamp, T., (2005), " Public Economics", Oxford University Press, Cape Town, South Africa.**
4. **Chang, H., (2003), "The market, the state and institutions in economic development", in Chang, H-J (ed), Rethinking development economics, Anthem Press, London, UK.**
5. **_____, (2010), "Institutions and economic development: theory, policy and history", Journal of Institutional Economics, Vol. 7, No. 4, 473-498.**

6. **Coase, R.,(1960), "The problem of social cost ", Journal of Law and Economics, Vol. 3, No.1, , p.34.**
7. **Dorward, A., Kydd, J., Morrison, J., Poulton, C., (2005), Institutions, markets and economic co-ordination: Linking development policy to theory and praxis, Development and Change, Institute of Social Studies, Vol. 36, PP: 1-25.**
8. **Hausmann, R., and Rodrik, D., (2003), "Economic Development as Self-Discovery", Journal of Development Economics, Vol. 72(2), pp. 603-633**
9. **Khan, M.H., (2000)," Rent-seeking as Process", in Khan, M. H., and Jomo, K.S.,(eds),"Rents, Rent-Seeking and Economic Development: Theory and Evidence in Asia", 70-144, Cambridge University Press.**
10. **Kessides, I.,(2004), "Reforming Infrastructure: Privatization, Regulation, and Competition" , Policy Research Report, World Bank, Washington D.C., USA.**
11. **Kucic, A., (2014), "Institutional quality dataset", Journal of Institutional Economics, Vol. 10, No. 1, 135–161.**
12. **Mueller, D.,(2003), " Public Choice III" ,Cambridge University Press, UK.**
13. **North, D. C., (1990), "Institutions, Institutional Change, and Economic Performance". New York: Cambridge University Press.**
14. **_____, (2005), "Institutions and the Performance of Economies Over Time", in M. S. C.M enard (ed.), The Handbook of New Institutional Economics, Dordrecht: Springer.**
15. **Smith, A.,(1776), "An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations", Vol. II, In: Cannan. E., (Ed), University of Chicago, Chicago, USA.**
16. **Wang, S., (1997), "The State, market economy, and transition", Department of Political Science, Yale University.**
17. **World Bank, (2009), "Syria Investment Climate Assessments", Enterprise Analysis Unit, IFC, , Washington, DC, USA.**
18. **_____, (2012), "World Development Indicators", The World Bank, Washington, DC, USA.**
19. **_____,"Doing Business Report", IFC, World Bank Group, Washington, DC, USA, Various Issues**
20. **World Economic Forum,"The Global Competitiveness Report",WEF, Geneva, Switzerland, Various Issues.**
21. **International Transparency Organization," Corruption Perception Index", Berlin, Germany ,Various Issues.**

· **تاريخ ورود البحث:2018/1/21**

تاريخ الموافقة على نشر البحث:2018/2/27